الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٦ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس.. وجهة نظر أخرى

لقد جاء اتفاق مشاكوس للتفاهم بين شمال السودان وجنوبه ووقف الحرب الدائرة منذ نحو عشرين عاما بمنزلة مفاجاة لعدد من القوى والدول ومنها مصر، الأمر الذى اثار الاستياء الشديد والحيرة الأشد.

د. محمد نعمان جلال

ولكننى أسمح لنفسى بتبنى حجة الشيطان كما يقولون - أو الرأى المختلف عن الاتجاه العام بهدف المساعدة على التفكير الواقعى والعقلانى، بعيدا عن العاطفة التى نلمسها فى الكثير من الكتابات التى ظهرت فى الصحف المصرية فى الفترة الأخيرة، والخص وجهة نظرى فى عدد من النقاط.

الأولى: هل فوجئت مصر حقا بهذا الاتفاق، استطيع أن أقول إن السودان هى أهم جار لمصر، وأن لمصر وجودا قويا فى السودان وعلاقات وثيقة، ومن المفترض أنها ترصد تطورات الأوضاع فى السودان ودول الجوار لها وأيضا ترصد السياسة الأمريكية، ليس بالضرورة أن مصر كانت تعلم جميع التصرفات والاجتماعات ولكن بالتأكيد كان لها شواهدها، وربما المشكلة كانت فى الخلود للدعة فى التفكير، وعدم طرح الاحتمالات والبدائل وهذا هو الأهم، فالمفترض سياسيا أن مبادئ التخطيط السياسى تضع جميع البدائل المحتملة وغير المحتملة، وتحلل النتائج المترتبة على كل بديل خاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضية تمس الأمن القومى المصرى مثل العلاقات مع السودان او ليبيا او فلسطين او إسرائيل فهى دول الجوار المباشر، وكل ما يتعلق بها يمس مصر مباشرة فى الصميم، ولهذا فإنه من الضرورى اعادة النظر فى أسلوب العمل فى مصر تجاه هذه القضايا وكيفية تناولها ومتابعتها، وهذا يعنى اعادة ترتيب أولوياتنا فى العمل، فلا يطغى الاهتمام بمشكلة على الاهتمام بالمشكلات الأخرى الحيوية أيضا.!

لثانية: إن فكرة حق تقرير المصير لجنوب السودان مطروحة منذ سنوات عديدة وان جارانج والانفصاليين السودانيين قبله فى الجنوب كانوا يرددون ذلك، وأن سياسات الشمال فى الخرطوم كانت تدفع لذلك دفعا بتبنى فكرة اسلمة النظام وتطبيق الشريعة، وكذلك باساءة علاقاتها مع دول الجوار الإفريقى التى تتداخل القبائل لديها مع القبائل فى جنوب السودان. ومن ثم لا ينبغى أن نشعر بالدهشة والمفارقة عندما يتم اقرارها، وهى من الناحية العملية والأكثر ترجيحا ستؤدى إلى الانفصال ولعل الخطأ الشمالى هو قبول مدة ٦ سنوات وكان يمكن للمفاوض الشمالى اطالة الأمد إلى ٥٠ عاما، أو نحو ذلك حتى يمكن لقوى الوحدة أن تفعل فعلها ولكن مدى ٦ سنوات ستكون عوامل الانفصال أكثر قوة واثرا.

الثالثة: إن مشكلة السودان ليست فى الجنوب فحسب ولكنها فى الشمال أيضا، إذ أن الشعب السودانى فى معظم فصائله يتميز بامرين، أولهم الشكوك العميقة تجاه مصر والتى غذاها التراث التاريخى والاستعمار، وثانيهما الإنفعال السريع والغضب بما يجعل اكثر الحلماء فى السودان، سرعان ما يقومون بردود فعل غير متوقعة عند إحساسهم بما يمس كرامتهم أويتصورونه كذلك، وهذا يستلزم من مصر إجراء دراسة علمية حقيقة عن الشخصية والنفسية السودانية، وكيفية التعامل معها، وبناء قاعدة تتخطى الحساسيات المعروفة، ولعل ابسطها فى ما يوصف به السودانى من نكت فى مصر بانه «بواب» أو فى سلوك الدبلوماسية المصرية بإرسال سفراء من غير أبناء المهنة الدبلوماسية، مما جعلهم بالغى الحساسية لذلك، أو التفكير فى العلاقات مع السودان من منطلق مياه النيل فقط وهذا يثير رد فعل سلبى لدى السودانيين، فالمصالح لاينبغى أن يتم التفكير فيها من جانب واحد وإنما لصالح الجانبين.

الرابعة : أن مصر نظراً لاعتبارات عديدة كانت متحفظة فى التعامل الحازم مع مشكلة الجنوب، فمثلا لم تقدم الأسلحة الكافية للشمال للقضاء على التمرد بقوة السلاح على نحو ما قام به الرئيس اليمنى على عبدالله الصالح فى قمع حركة التمرد فى جنوب اليمن بعد أقل من عامين من الوحدة، أو على نحو ما فعلت الكونجو أو نيجيريا فى مواجهة الجماعات الإنفصالية بها، وكانت شكوى السودان دائما أن مصر لاترغب فى تقديم المساعدة والسلاح الكافى للسودان، لكى تستطيع القضاء على التمرد، وهكذا استمرت الحرب الأهلية عشرين عاما، مما خلق شرخاً كبيراً وعميقا، وترك المجال أيضا للقوى والدول المجاورة للسودان للتدخل لمصالحها الخاصة، وكذلك فعلت قوى دولية أخرى بهدف الإضرار بالعلاقة التاريخية بين مصر والسودان والمساس بمصالح مصر.

الخامسة: إن مسألة مياه النيل حسمت فى اتفاقية عام ١٩٥٩، ومن الناحية القانونية الشكلية فلا ينبغى أن يتأثر بإتفاقية مشاكوس، وذلك هو بمقتضى قواعد القانون الدولى، ومن ثم فلا يتوقع أن يسفر الأمر عن المساس بالاتفاقيات القائمة، وهذه هى النقطة الجوهرية التى تهم مصر فى المقام الأول ثم أنه يمكن تطوير العلاقات مع دولتين سودانيتين كما حدث بعد انفصال اريتريا عن اثيوبيا كأمر واقع، وليس لنا دخل فيه، بل ونحن لم نرحب به أوبسعى إليه.

السادسة: إن الأجهزة المعنية بالسودان فى مصر لابد أن تجتمع فى إطار فكرى لبحث الاحتمالات المختلفة السياسية والأمنية والإقتصادية، وبلورة بدائل عديدة وسياسات متبادلة لكل بديل، ولا شك أن دور مصر ومقدرتها على التأثير فى السودان، أو فى أية دولة أخرى مجاورة إذا رغبت فى ذلك، كما هو شأن أية دولة تسعى للحفاظ على مصالحها بالوسائل. السياسة والثقافية وعبر المنظمات غير الحكومية ناهيك عن الوسائل الأمنية وأخيرا العسكرية.

السابعة: إن الجنوب العلمانى ربما يكون اكثر قربا من مصر من الشمال بحساسياته التاريخية وترداته الاسلامية من حين لآخر، ولا ننس أن الشمال هو الذى استضاف الجماعات المتطرفة، والتى قامت باعمال إرهاب ضد مصر وقياداتها، وعلاقاته بمصر متوترة فى معظم الفترات منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦.

الثامنة: يستحسن الابتعاد عن التصريحات التى تنم عن عدم رضاء مصر عن الاتفاق على أساس عدم استشارتها، لأن هذا يعنى سعى مصر لإقرار مبدأ حق التدخل فى القرار السودانى، ويثير حساسيتهم أكثر، ومن ثم يؤدى إلى نتيجة عكسية ولا يساعد فى اصلاح الأمور، كما حدث بالفعل فى إعادة بعض القادة السودانيين الحديث عن مشكلة حلايب، ويمكن التحدث مع المسئولين فى عتاب غير علنى، وتوضيح مثالب سلوكهم ولكن تجنب التصريحات العلنية خاصة من المستوى السياسى الرفيع.

التاسعة: انه ينبغى التعامل على أساس الأمر الواقع فإذا وقع الانفصال يمكن بناء أسس جديدة مع الجنوب وإذا تمت الوحدة من جديد، وهو الاحتمال الأقل فإن على مصر أن تواصل سياستها بمنطق جديد فى التعامل مع السودان.

العاشرة: انه كما تم تطوير سياستنا تجاه فلسطين والعرب بعدم التدخل، وترك أصحاب الشأن يأخذون قرارهم، وكما فعل الفلسطينيون فى التفاوض على أوسلو من وراء ظهرنا، وكما أخفق الفلسطينيون فى كامب ديفيد وشرم الشيخ وطابا، وضاعت المكاسب التى سبق وحققوها، ولم يستطع أحد توجيه النقد أو الاتهام لمصر لهذا الاخفاق، وقد حافظت مصر على وضعها فللتدخل أكثر من اللازم عيوبه أكثر من مكاسبه، وينبغى أن نفكر فى مصر ودورها ومصالحها بمنطق واقعى، وليس من منطلق انفعالى، وبمنطق جديد يختلف عن الحكمة التقليدية السائدة التى اعتاد عليها كثير من المثقفين والسياسيين عبر سنوات مضت، وارتاحوا لها دون التفكير بالبدائل والأساليب الأخرى.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية